

الكويت ٧ يونيو ٢٠٢٣

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٥ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) والمتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها.

نرفق لكم طيه نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني معبأ حسب الأصول متضمناً تثبيت تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل في المرتبة " A+ " من قبل وكالة كايبتال انتليجنس.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،



محمد جاسم البلوشي

مساعد مدير عام

رئيس وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح



[GBK Classification: PUBLIC]

نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	٧ يونيو ٢٠٢٣
اسم الشركة المدرجة	بنك الخليج ش.م.ك.ع
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة كايبتال انتليجنس للتصنيف الائتماني
فئة التصنيف	<ul style="list-style-type: none"> - تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل: "A+ - تصنيف العملة الأجنبية على المدى القصير: "A1" - التصنيف الائتماني الأساسي القائم بذاته "a- - تصنيف القوة المالية الأساسية: "a- - تقييم مستوى الدعم الاستثنائي: "مرتفع"
مدلولات التصنيف	<p>عوامل دعم التصنيف</p> <ul style="list-style-type: none"> • خامس أكبر بنك في الكويت من حيث إجمالي الأصول، مصحوباً بشبكة فروع قوية وحصاة جيدة في السوق في كل من القروض والودائع. • مؤشرات سليمة لجودة الأصول الناتجة عن القروض كما هو مثبت في محفظة القروض المتنوعة نسبياً وفق شرائح العملاء والقطاع الاقتصادي. • قاعدة كبيرة من ودايع العملاء ووضع جيد للسيولة. <p>عوامل تقييد التصنيف</p> <ul style="list-style-type: none"> • ارتفاع تركيزات المودعين لا يزال يشكل تحدياً للبنك في المحفظة الائتمانية وهو عامل مخاطر مشترك مع البنوك الكويتية الأخرى. • ستظل تركيزات المقرضين المرتفعة نسبياً تشكل عامل ضعف لدى البنك (كما هو الحال لدى البنوك الأخرى)، نظراً لصغر حجم السوق الكويتية وغياب التنوع الاقتصادي.
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	<ul style="list-style-type: none"> - تثبيت تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل في المرتبة " A+ " - تثبيت النظرة المستقبلية عند "مستقرة" - لا يوجد تأثير مالي على البنك
النظرة المستقبلية	<ul style="list-style-type: none"> - تثبيت النظرة المستقبلية عند "مستقرة"



ترجمة التصريح
الصحي أو الملخص
التنفيذي

قامت وكالة التصنيف الائتماني "كابيتال انتلجنس" بتثبيت تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل وعلى المدى القصير لبنك الخليج عند "A+" و "A1" على التوالي. وفي نفس الوقت تثبتت الوكالة التصنيف الائتماني القائم بذاته للبنك في المرتبة "a-". كما قامت بتثبيت كل من تصنيف القوة المالية الأساسية للبنك في المرتبة "a-" وتصنيف مستوى الدعم الاستثنائي المرتفع. ولا تزال النظرة المستقبلية لتصنيفات كل من العملة الأجنبية على المدى الطويل والتصنيف القائم بذاته للبنك "مستقرة".

ويأتي تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل أعلى بدرجتين من التصنيف القائم بذاته استناداً إلى تقييم مستوى الدعم الاستثنائي المرتفع والذي يأخذ باعتباره كون البنك من البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية والسجل الحافل لدولة الكويت في توفير الدعم للبنوك في وقت الحاجة وكذلك وجود ضمانات حكومية على جميع ودائع العملاء داخل الكويت وقدرة الحكومة المالية القوية على توفير الدعم.

ويستند التصنيف القائم بذاته للبنك إلى تصنيف قوته المالية الأساسية في المرتبة "a-" والمستوى الابتدائي لتقييم مخاطر البيئة التشغيلية في المرتبة "bbb" والذي يدل على وجود مخاطر بسيطة ويعكس المصداق المالية المناسبة للدولة وقدرتها على دعم النظام المصرفي في حالة عدم التوازن، كما يعكس محدودية التنوع الاقتصادي والاعتماد الكبير على صادرات الهيدروكربون، ومخاطر سياسية كبيرة نظراً للتأخير المستمر في اعتماد قوانين أساسية كقانون الدين العام وغير ذلك من الإصلاحات. وقد شهد الأداء الاقتصادي تسارعاً في العام ٢٠٢٢ بالتوازي مع النمو في قطاعات الهيدروكربون والقطاعات الأخرى. ومن المتوقع للنمو الاقتصادي أن يتراجع بشكل معتدل هذا العام ولكنه سيظل ضمن المستويات المقبولة.

ويأتي كل من التصنيف القائم بذاته للبنك وتصنيف قوته المالية الأساسية مدعومين بتواجده الراسخ وخاصة في مجال الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد، إضافة إلى مؤشرات جيدة لجودة الأصول الناتجة عن القروض، وكذلك قوة نسب كفاية رأس المال بالرغم من بعض التراجع مؤخراً، والمؤشرات الجيدة للسيولة. كما يعكس تصنيف القوة المالية الأساسية للبنك حجمه كخامس أكبر بنك في الكويت من حيث إجمالي الأصول، وكونه يمتلك واحدة من أكبر شبكات الفروع المصرفية في الدولة، وحصّة جيدة في السوق في كل من القروض والودائع.



[GBK Classification: PUBLIC]

ويعتبر بنك الخليج من المؤسسات التي تتمتع بإدارة جيدة وجهة إقراض محافظة حيث انخفضت القروض غير المنتظمة في الربع الأول من العام ٢٠٢٣ وكذلك انخفضت نسبة هذه القروض إلى مستوى غير مسبق. وبالتالي، فقد ازدادت نسبة تغطية خسائر القروض غير المنتظمة لتحقيق أفضل نسبة في القطاع المصرفي. هذا إضافة إلى انخفاض قروض المرحلة الثانية إلى مستوى معتدل نسبياً في كل من ٢٠٢٢ و في الربع الأول من عام ٢٠٢٣.

وفي المستقبل، من المتوقع أن يؤدي النمو الاقتصادي المدعوم بأسعار النفط المؤتية وكذلك تعافي الشركات إلى إيجاد فرص جيدة للإقراض. وبالتالي، ترى الوكالة أن البنك سيتمكن من المحافظة على مستوياته الجيدة في جودة الأصول الناتجة عن القروض والتي تعتبر الأفضل مقارنةً بباقي القطاع المصرفي. ولكن نظراً لصغر حجم السوق وغياب التنوع الاقتصادي، ستظل تركيزات المقرضين المرتفعة نسبياً تشكل عاملاً ضعفاً لدى البنك (كما هو الحال لدى البنوك الأخرى).

وتدل النظرة المستقبلية على احتمال الإبقاء على تصنيفات المصدِر وتصنيف سندات بنك الخليج كما هي على مدار الـ ١٢ شهراً المقبلة، بما يتماشى مع توقعات الوكالة بأن يتمكن البنك من المحافظة على جودة المؤشرات المالية الرئيسية لديه المرتبطة بجودة الأصول الناتجة عن القروض وأوضاع السيولة ونسب رأس المال. ويأتي ذلك مدعوماً بتحسين البيئة التشغيلية تماشياً مع أسعار النفط المؤتية والتعافي المستمر للقطاعات الاقتصادية بعد انتهاء الجائحة.

